A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/43/PV.55
30 November 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	(سوازيلند)
ثم :	السيد الشكر (نائب الرئيس)	(البحرين)
ثم :	السيد أويرتا مونتالبو (نائب الرئيس)	(اكوادور)

- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ [٣٩]

(أ) تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٩٤٨٠ث 88-64455/A

Digitized by UNOG Library

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٩ من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(أ) تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/43/664 و Corr.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/43/500 و Corr.1 و Add.1 و 2)

(ج) مشروع قرار (A/43/664 ، الفصل الرابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين المشتركين في مناقشة هذا البند ظهر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة لرئيس لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، السيد فرالسن ممثل النرويج ، ليعرض تقرير اللجنة المخصصة ومشروع القرار الوارد فيه .

السيد فرالسن (النرويج) ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بصفتي رئيس اللجنة الجامعة المخصصة أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة (A/43/664).

Digitized by UNOG Library

٣-٥ (السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

لقد اعتمدت اللجنة التقرير بتوافق الآراء . وهو يتضمن تقييما لتنفيذ الدول الافريقية والمجتمع الدولي لبرنامج العمل ، بالاضافة الى تدابير الإسراع في تنفيذه خلال الاعوام القليلة المقبلة . ويحتوي التقرير أيضا في الفصل الرابع على مشروع قرار يوصي الجمعية العامة باعتماد النتائج الواردة في تقرير اللجنة . كما يوصي مشروع القرار أيضا الجمعية العامة بأن تقرر الاضطلاع باستعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ برنامج العمل في دورتها السادسة والاربعين .

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

وإنني أتقدم بمشروع القرار إلى الجمعية العامة آملا بإخلاص أن تعتمده بتوافق الآراء .

والتقرير المعروض الآن على الجمعية العامة هو نتاج اسبوعين من العمل الشاق وأود بصدق أن أتوجه بتحية تقدير إلى جميع زملائي الذين شاركوا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة المخصصة وأبدوا روحا رائعة من التعاون وحسن النية والتفهم . وقد أثبت جميع المشاركين بلا استثناء ادراكهم الكامل لأهمية الموضوع المطروح على اللجنة وللحاجة الحيوية إلى إحراز النجاح في مداولاتنا . وإنني لأدين بالامتنان بوجه خاص لزملائي في المكتب ، السفير لويد برانيت ممثل جامايكا والسفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة والمستشار غرت كويك ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية والسيد غودفري مبولو ممثل زامبيا . فلهم الشكر على صبرهم وجهودهم الدائبة . كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لأعضاء الأمانة العامة لحسن أدائهم .

وترد في تقرير اللجنة المخصصة تفاصيل تقييمنا لجهود تنفيذ البرنامج وتوصياتنا بهذا الخصوص . ولست في حاجة إلى تكرارها في هذا المقام . إلا اني أرجو أن يتسع لي صدر الجمعية العامة لأشرككم في بعض الأفكار الشخصية عن استعراض نصف المدة .

لقد كان معروضا على اللجنة المخصصة عدد من الوثائق بينها تقريران هامان أحدهما من الأمين العام والآخر من منظمة الوحدة الافريقية . وعلى ضوء التحليل التفصيلي الوارد في هذين التقريرين يبين أن استعراض نصف المدة يمثل تجربة رصينة حقا . إن ما خلصت اليه اللجنة وما ينعكس في تقريرها مؤداه أن الحالة في افريقيا تزداد ترديا على الرغم مما بذله المجتمع الدولي حتى الآن من جهود جديرة بالثناء في مجال تقديم المساعدة وعلى الرغم من شجاعة الحكومات الافريقية وتصميمها ومثابرتها في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية . وتتجسد سمات تلك الحالة في أعباء الديون الخارجية

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

الجسيمة وغير المحتملة ، والانخفاض الكبير في حصائل التصدير من جراء الهبوط الحاد في أسعار السلع الاساسية ، والتقلص الملموس في تحويلات الموارد وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة والاقراض ، وعدم الاستقرار المزمن في سوق العملات الدولية ، والارتفاع الشاذ في أسعار الفائدة .

وكان يمكن لمثل هذا التقييم المتشائم أن يهيئ الفرصة لجو يسوده تبادل اللوم والاتهامات بالالتزامات التي لم يوف بها والجهود التي لم تلق ما تستحقه من تقدير ولكني أكثر من راض بأن يمكنني أن أقرر أن هذا لم يحدث على الاطلاق . وفي اعتقادي أن الانتصار الحقيقي لاستعراض نصف المدة يكمن في التأكيد مجددا وبقوة على صلاحية برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وسلامة العهد الذي قطع في حزيران/يونيه ١٩٨٦ بين المجتمع الدولي والبلدان الافريقية .

وقد تم الانتهاء من وضع التوصيات النهائية في الساعات الاولى من صباح آخر يوم . وجرت مفاوضات صعبة حتى آخر دقيقة ، ويتجلى في التقرير ما أمكن الاتفاق عليه من تنازلات شاقة . غير أنني اعتقد أن تلك التنازلات تحمل أسبابا للتفاؤل الحذر . وعندما أتأمل ما قدمته الوفود من عروض وبيانات ، يتضح لي أن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قد أصبح مركزا محوريا لتوجيه أنشطة الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي على السواء فيما يتصل بإنعاش القارة الافريقية وتنميتها . وهناك اتفاق على ما تستحقه الحكومات الافريقية من تقدير لمثابرتها بلا هوادة على تنفيذ المهمة - الاليمة في أحيان كثيرة - المتعلقة بإصلاح اقتصاداتها . وهناك في نفس الوقت اعتراف بما يبذله المجتمع الدولي من جهود مطردة التزايد للمساعدة في هذا الصدد . بيد أن الاهم من ذلك هو الاعتراف الواضح بين الشركاء في العهد بأن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها افريقيا لا تزال طاغية

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

الشقل ، فالبون ما فتئ شاسعا بيننا وبين بصيص النور في نهاية النفق ، وهناك الكثير مما يتحتم على جميع الاطراف أداؤه .

وقد شاركنا في ندوة استعراض منتصف المدة كي نعبر عما يختلج في نفوسنا من مشاعر خيبة الأمل والاحباط والخوف والحذر . ولعلنا نكون قد بالغنا بعض الشيء في بلاغة الحديث عما تم إنجازه ، ولكني اعتقد أننا في مجموعنا قد سمعنا ووعينا الرسالة التي مؤداها أن افريقيا وشعوبها تحتاج إلى جهودنا العاجلة السخية المصممة أكثر من أي وقت مضى وقد تعهدنا - بوصفنا شركاء - بأن نبذل هذه الجهود في عدد من المجالات الهامة .

ويشمل ذلك استمرار التركيز على القطاع الزراعي ؛ وإنعاش الصناعات المتصلة بالزراعة وتنميتها ، وزيادة الاهتمام بتنمية موارد افريقيا البشرية ويبرز تقرير نصف المدة كذلك ويعزز فكرة أساسية في البرنامج - وهي الدور المحوري للنساء باعتبارهن المنتجات الأول في القارة . وقد أسعدني شخصيا أن أشهد التزام اللجنة المخصصة بمزيد التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتقديرها لجهود تلك المنظمات في عملية التنمية .

وأود أن أعرب عن تقديرنا لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين أسهموا بقدر ملموس في عمل اللجنة المخصصة من خلال إشراكها في نتائج محفلهم الموازي وندوة المؤازرين بشأن دور المزارعات في افريقيا .

كما أن التقرير يذكر الحاجة إلى بذل جهود مكثفة للتغلب على التخريب البيئي ، بما في ذلك إلقاء الفضلات السامة والصناعية ، ويدعو المجتمع الدولي فضلا عن ذلك إلى ممارسة مزيد من الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا كي يقلع عما يرتكبه في المنطقة من أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان .

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

أُحرز بعض التقدم في لفت الانتباه إلى مشاكل الدين والسلع الأساسية وتدفقات التمويل الخارجي ، وهي مشاكل مترابطة ومتأزمة . وأوصى بأن يتشاور الأمين العام مع الحكومات المعنية بغية تشكيل فريق خبراء يضطلع بتقييم متعمق لمسألة السلع الأساسية الافريقية وإمكانية تمويل الصادرات .

تركز قدر كبير من الاهتمام أثناء الدورة على تقييم أثر برامج التكيف الهيكلي ء وتتجاوب الآن مؤسسات متعددة الأطراف ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومانحون على أساس ثنائي مع النداء إلى "تكيف يتسم بطابع إنساني" . فقد أصغوا إلى نداءات افريقيا الملحة التي تنادي بالحاجة إلى إجراء تغييرات جدية في التفكير وفي النهج إذا ما أريد لبرامج التكيف الهيكلي أن تعود بنفع يفوق تكاليفها الانسانية والسياسية والاجتماعية الباهظة .

إن أعقد وأصعب مشكلة أثيرت في اللجنة المخصصة حتى الآن هي عبء دين افريقيا الثقيل والتزامات خدمة الدين . وقد أثارت هذه المشكلة قضايا شائكة لجميع الحكومات . واتُفق على أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لإيجاد حلول دائمة وناجحة تستهدف التنمية وتشمل شتى فئات الدين والبلدان الدائنة والمدينة ، وتلبي احتياجات التنمية في افريقيا . إن مسألة الدين الآن بند ذو أولوية على جداول أعمال الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما في ذلك ، كما نرى ، دورة الجمعية العامة الحالية ، وقد أوضح الحوار أثناء استعراض منتصف المدة الحاجة المستمرة إلى تركيز الاهتمام على المشكلة والسعي لالتماس حلول طويلة الأمد بسرعة أكبر .

أود أن ألاحظ أيضا أن برنامج عمل الأمم المتحدة في حد ذاته والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة (A/43/664 و Corr.1) تشكل برنامجا طموحا للأمين العام لمراقبة جهود التنفيذ على مدى العامين المقبلين . ويتعين عليه أيضا أن

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

يواصل القيام بمهمة تعبئة الرأي العام العالمي الهامة وتعبئة الحكومات دعما لجهدنا الجماعي لإنجاح برنامج العمل .

وللنهوض بهذه المسؤوليات ، لابد من توفير الموارد الضرورية للامين العام . ويسرني أن ألاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق وافقت ، أثناء استعراض منتصف المدة الذي أجرته لخطة الامم المتحدة في ايار/مايو من هذا العام ، على تنقيح للخطة يعطي الامين العام ولاية واضحة لمتابعة برنامج افريقيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من نص خطة منتصف المدة المنقحة :

"وبالمثل ، من الضروري تحديد الموارد التي يمكن تعبئتها لتنمية افريقيا ، ولضمان الدعم ، ينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تشارك مشاركة تامة في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وأن تتابعه" .

لا ينبغي أن يكون هناك أي شك في أن هذه الولاية كافية وقُصد منها توفير الموارد اللازمة بموجب الميزانية البرنامجية للمنظمة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . أما بالنسبة لعام ١٩٨٩ ، فإني أحث الامين العام على أن يبذل كل جهد ليستوعب في الميزانية البرنامجية أكبر قدر ممكن . إن تنمية افريقيا في النهاية مجال ذو أولوية معلنة منذ اعتماد برنامج العمل في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أي قبل حوالي عامين ونصف . وبقدر ما تستدعي الحاجة ، يتعين البحث بنشاط عن تمويل خارج عن الميزانية ، وأحث الدول الاعضاء على تلبية نداء الامين العام تحقيقا لهذه الغاية .

وفي الختام ، أود أن أقول إن نتيجة استعراض منتصف المدة لم تكن كاملة . إلا أن المجتمع العالمي يعي أكثر من أي وقت مضى الطابع الملحّ والحرج الذي تتسم به الحالة في افريقيا . وهذه النتيجة ، التي جرى التوصل اليها في جو من التفاهم

Digitized by UNOG Library

(السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠)

والاحترام المتبادلين ، تجعلنا نعتقد أن الوفاء المتجدد بالالتزامات الواردة في برنامج العمل وبالشراكة التي هي جوهره ، ستساعدنا على أن نحقق هدفنا سويا .

فشعورنا الانساني المشترك وتضامننا مع نضال شعوب افريقيا ، الذي لم يتوقف ، لإيجاد مستقبل أفضل لأممها ولقارتها يتطلب منا بذل قصارى الجهود الجماعية لتحقيق هذه الاهداف .

إنني أؤمن بأننا سنرى تقدما اجتماعيا واقتصاديا ضخما في افريقيا عندما تستعرض الجمعية العامة برنامج العمل في عام ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل مالي ، الذي سيدلي ببيان باسم منظمة الوحدة الافريقية .

السيد دياكيتي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أشكر ، باسم افريقيا ، السيد فرالسن ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، على تفانيه واهتمامه بمشاكل افريقيا . وبفضل مهارته وخصائصه دارت أعمال اللجنة بنجاح .

أود أيضا أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، على جهوده المستمرة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاشيد أيضا بشركائنا في التنمية من منظمات حكومية وغير حكومية ثنائية أو متعددة الاطراف على تعاونها في تنفيذ برنامج العمل .

قبل عامين ، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية كرستها للحالة الحرجة في افريقيا ، وهي أول دورة استثنائية تعقدها الامم المتحدة لدراسة الحالة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

في منطقة بعينها . ويعتمد برنامج العمل الذي اعتمدته تلك الدورة على الالتزام والتعاون المتبادلين فيما بين افريقيا والمجتمع الدولي ، إذ تعهدت الحكومات الافريقية بايلاء الاولوية للاصلاحات الاقتصادية والتكيفات الهيكلية الضرورية التي نص عليها برنامج افريقيا ذو الاولوية للانتعاش الاقتصادي في الفتر ١٩٨٦-١٩٩٠ بغية إرساء الاساس لتنمية اقتصادية مستمرة تعتمد على الذات . واشتملت تدابير التنمية هذه على إصلاح القطاع الزراعي والقطاعات المعتمدة عليه وتنميتها ، كما اشتملت على تدابير لمكافحة الجفاف والتصحر ، وتطوير الموارد البشرية واستخدامها استخداما يتسم بالكفاءة .

Digitized by UNOG Library

أما المجتمع الدولي فيتعهد بدعم الجهود الاقتصادية والإنمائية للبلدان الافريقية ، باتخاذ خطوات تكميلية عن طريق تعزيز التعاون وزيادة دعمه زيادة ملموسة ، كما أدرك أنه لابد من العثور على حلول دائمة للمشاكل الخارجية الخطيرة التي ليس لافريقيا سيطرة عليها والتي يؤدي استمرارها إلى عرقلة الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية .

وعملا بالقرار ١٦٣/٤٢ ، قامت اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وقد بين النظر في التدابير التي اتخذت لتنفيذ برنامج العمل ، أن البلدان الافريقية قامت باصلاحات هامة لتحسين الادارة العامة لاقتصاداتها . وكان العزم الذي أبدته في مواصلة تلك الاصلاحات وتعزيزها أمرا متسما بالشجاعة وجديرا بالثناء خاصة وأن هذه التدابير تعتبر في كثير من تلك البلدان عبئا ثقيلا من وجهة النظر الاجتماعية وتنطوي على مخاطر سياسية شديدة .

ولابد من تأييد العزم السياسي الذي أبدته البلدان الافريقية والاصلاحات والتدابير الهامة لاعادة التوجيه السياسي التي اعتمدتها تلك البلدان .

ورغم الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية . والمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي ، مازال الوضع الاقتصادي في افريقيا حرجا . وقد ازداد تدهورا نتيجة لانهيار أسعار السلع الاساسية ، وانخفاض حصيلة الصادرات ، وعدم كفاية التدفقات المالية إلى افريقيا ، التي كان من المفارقات أنها أصبحت مصدرا صافيا لرؤوس الاموال وخاصة للمؤسسات المالية الدولية ، وهذه الحالة هي التي أضافت بعدا إلى أبعاد مشكلة الديون الافريقية التي لم تعد تتناسب على الاطلاق مع قدرة القارة على السداد .

يضاف إلى ذلك كله آثار الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وأسراب الجراد .

Digitized by UNOG Library

وفوق ذلك ، فقد أدى وجود جيوب للتوتر وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار من جانب نظام الفصل العنصري إلى عرقلة الجهود الإنمائية في بلدان خط المواجهة .

وأود أن أشير هنا إلى الحالة المأساوية للملايين من اللاجئين والنازحين والمشردين الذين يعيشون ، ولاسيما في الجنوب الافريقي ، حياة قلقة مقطوعة الصلة بمرافق الانتاج وبالتالي عاجزة عن الإسهام في تنمية الاقليم .

وتتابع البلدان الافريقية سعيها لتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين اقتصاداتها واصلاح وتحديث زراعاتها وصناعاتها الزراعية حتى تحقق الاكتفاء الذاتي من الاغذية ، وهو هدف لن يتحقق دون حل مشكلة المياه ومعالجة مشكلتي الجفاف والتصحر .

كما أن الحكومات الافريقية على بينة من الدور الذي يجب أن يضطلع به العلم والتكنولوجيا في تنمية بلدانها .

وفي إطار تنمية الموارد البشرية ، ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى التدريب وازدياد مشاركة الاهالي في تحديد مشاريع التنمية وتنفيذها ولاسيما عن طريق تشجيع الدور الذي تقوم به النساء والشباب في عملية التحول النوعي للمجتمع .

وعلى المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، جعلت المجموعات الاقتصادية الافريقية المقترحات الواردة في برنامج أولويات الامم المتحدة جزءا من برامج عملها . واتخذت في هذا الصدد تدابير عملية في مجالات الزراعة والامن الغذائي ووقاية المحاصيل .

وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب ، زاد التعاون بين البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى في عدد من المجالات مثل التجارة والتمويل والتكنولوجيا والمساعدة التقنية .

وكان التزام افريقيا بتعبئة الموارد اللازمة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتحسين المناخ الدولي . وقد اعترف المجتمع الدولي بضرورة تزويد البلدان الافريقية بموارد كافية لاستكمال جهودها لتنفيذ برنامج العمل . ومن الاهمية بمكان أن يتحول هذا الالتزام إلى أعمال ملموسة تربط المسائل المتعلقة بالديون الخارجية بحصيلة الصادرات والتدفقات المالية .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بمشكلة الديون ، ينبغي الاشارة إلى أن برنامج العمل تضمن اعتراف المجتمع الدولي بأن عبء الديون في افريقيا يمثل عقبة كبرى في سبيل تنميتها .

ورغم الجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الافريقية لحل مشكلة ديونها الخارجية ، فإن الحالة مستمرة في التفاقم .

وكان من أثر تكاليف خدمة الدين أن ازداد استنزاف الموارد المالية الشحيحة التي لم يعد ممكنا بسبب ذلك تخصيصها لتنمية المنطقة .

وقد قدرت الديون الافريقية في آخر حزيران/يونيه ١٩٨٨ بمبلغ ٢٢٠ بليون دولار . ووصل المعدل المتوسط لخدمة الدين إلى مستوى يعلو بكثير مثيله في الأقاليم الاخرى ، مع عدم إغفال الاداء الضعيف نسبيا للصادرات من القارة الافريقية ، والوضع أشد خطورة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث يلاحظ أن من بين أربعين بلدا هناك ٢٨ بلدا في افريقيا من أقل البلدان نموا في العالم .

وهذا الاثر الضار للديون الخارجية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية المستمرة في افريقيا دفع رؤساء دول وحكومات البلدان المنتمية إلى منظمة الوحدة الافريقية إلى عقد دورة خاصة لمشكلة الديون . ويتسم الموقف الجماعي الذي نتج عن ذلك بأهمية كبرى لافريقيا نظرا لحجم الأزمة وآثارها السلبية على عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

ويؤكد هذا الموقف الجماعي أن أزمة الديون الافريقية لن تصبح خاضعة للسيطرة إلا عن طريق اتباع نهج شامل ومنصف داخل إطار استراتيجية متكاملة للتعاون الموجه نحو عملية التنمية تكون انعكاسا للخصائص المحددة للديون الافريقية .

ونظرا للتكامل بين اقتصادات البلدان المدينة والدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية الرامية إلى تسوية مشكلة الديون يجب أن تقوم على التعاون والحوار والمسؤولية الجماعية . وفي داخل هذا الإطار ، تدعو البلدان الافريقية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لافريقيا حتى تتمكن البلدان الافريقية والجهات الدائنة

Digitized by UNOG Library

لها أن تعمل معا في إطار الحوار المثمر على تحديد وسائل تؤدي في المستقبل القريب إلى حل جذري لمشكلة الديون الخارجية لقارتنا .

ومن الواضح من التقرير الذي أعدته اللجنة الجامعة المخصصة أن افريقيا بحاجة إلى موارد مالية متزايدة . ويجب أن تتخذ خطوات لزيادة المساعدة المالية لافريقيا زيادة كبيرة ولا سيما المساعدة التساهلية وسوف تجني التنمية في البلدان الافريقية ثمار هذه السياسة اذا خصصت البلدان المتقدمة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدات الإنمائية .

وينبغي فضلا عن ذلك التأكيد على أن من الشروط الاساسية للنمو والتنمية في افريقيا ، ضمان أسعار مجزية لسلع التصدير . ويلزم لتحقيق هذا الهدف : تنشيط الطلب على السلع التي تصدرها افريقيا بوسائل مختلفة منها سياسات الانتعاش الاقتصادي العالمي ، والتخلي عن الممارسات الحمائية ، ورفع مستوى الانتاجية وزيادة النتائج الاقتصادية للزراعة والصناعات التحويلية والقطاعين الصناعي والتعديني اللذين توجه منتجاتهما إلى التصدير والاستهلاك الداخلي ، والبدء في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، ووضع برنامج ذي قاعدة عريضة لتثبيت حصائل الصادرات في البلدان الافريقية على أسس مماثلة للنظم التي طبقت في اوروبا لتثبيت الاسعار ، وزيادة حجم الموارد المتاحة للتمويل التعويضي والتمويل المؤقت من جانب صندوق النقد الدولي .

كما ينبغي أن ننفذ في أقرب وقت ممكن التوصية الواردة في الفقرة ٦٥ (هـ) من تقرير اللجنة الجامعة المخصصة بشأن انشاء فريق من الخبراء لإجراء تقييم متعمق لمسألة السلع الاساسية الافريقية .

Digitized by UNOG Library

إن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا يشكل إطارا هاما للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي . وإن افريقيا لتؤكد مجددا التزامها بتنفيذ هذا البرنامج .

إن خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا يجب أن تدفع المشاركين في تنمية افريقيا إلى اتخاذ تدابير حاسمة لكفالة التنفيذ الفعال والسريع لبرنامج العمل . وهذا هو السياق الذي ينبغي النظر فيه إلى النداء الذي وجهه الرئيس موسى تراوري ، الرئيس الحالة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، من هذا المنبر نفسه عندما قال :

"وفي حين تدرك افريقيا أنه يتعين عليها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها ، فهي تدرك أيضا أن مصيرها مرتبط على نحو وثيق بمصير بقية العالم . وفي إطار تلك الروح التي تنطوي على الترابط ، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما فعالا وملائما للجهود التي تبذلها افريقيا الآن لتحقيق الانتعاش الاقتصادي" . (A/43/PV.16 ، ص ٢١)

باسم ذلك التضامن وذلك التكامل تطالب افريقيا ، من خلالي ، الجمعية العامة باعتماد تقرير اللجنة المخصصة بتوافق الآرا. فقد جاء التقرير ثمرة مفاوضات مكثفة بين افريقيا وشركائها في التنمية أجريت في ظل توجيه السفير فرالسن ، كما أن تلك الوثيقة تستند إلى مجموعة من الحلول التوفيقية التي سيكون من المستصوب الحفاظ عليها .

السيد هلينيوس (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة : ايسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وفنلندا .

منذ شهرين لا غير ، أتيحت لنا الفرصة لاستعراض ولتقييم تنفيذ برنامج الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ولإعادة تأكيد التزامنا به . إن بلدان الشمال تؤيد التوصيات التي اتفق عليها وتؤكد على أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا يتطلب من كل الشركاء اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للإسراع بتنفيذ البرنامج وضمان فعاليته خلال الفترة المتبقية .

Digitized by UNOG Library

لقد اضطلعت المنظمة العالمية في الشهور الاخيرة بدور ناجح في البحث عن حلول ممكنة لعدد من الصراعات السياسية الاقليمية . وينبغي أن يتجسد هذا الزخم في أعمال مناسبة في الميدان الاقتصادي أيضا . إن الأزمة الافريقية أزمة اقتصادية واجتماعية وانسانية في المقام الاول . ولكنها إن لم تحل فستكتسي عواقبها سمات سياسية واضحة ستؤثر علينا جميعا .

وينبغي لكل الاطراف ، وقد توصلت إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي ، أن تظهر ارادة سياسية كافية لتنفيذ توصياته كلها . ومن الجوهري كذلك تعيين الموارد التي يمكن تعبئتها لتنمية افريقيا وكفالة دعم منظومة الامم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة ومشاركتها الكاملة فيه ومتابعتها .

منذ اعتماد برنامج العمل ، كشفت بلدان الشمال من جانبها تعاونها الإنمائي ، الذي كان واسع النطاق بالفعل مع البلدان الافريقية ، وعززته بقدر أكبر . ويتضمن هذا التعاون برامج ثنائية قائمة بذاتها مع بلدان شريكة ، ومشروعات وبرامج إنمائية مشتركة ، ومساهمات من خلال المؤسسات المتعددة الاطراف . وقد كشف التعاون بوجه خاص مع مؤتمر التنسيق الإنمائي في الجنوب الافريقي . وفي ١٩٨٦ ، أقرت مبادرة جديدة تستهدف دعم المشروعات المشتركة في مجالي الصناعة والتجارة وتقوية العلاقات الثقافية والاجتماعية .

وفي السنوات الاخيرة قدم المزيد من المساعدة أيضا إلى بلدان منطقة السهل الافريقي لمعاونتها على التغلب على مشاكل الجفاف والتصحر .

وبالاضافة إلى تعزيز البرامج الثنائية زادت بلدان الشمال دعمها للبرامج الموجهة لافريقيا والتي تتولى ادارتها هيئات الامم المتحدة ومؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي .

لقد أكدت بلدان الشمال على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي بصورة كبيرة دعمه للجهود الافريقية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل . وفي هذا السياق فإن التجديد الثامن لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية والمبادرات التي قام بها البنك الدولي ،

Digitized by UNOG Library

من خلال برنامجه الخاص لمساعدة البلدان الواقعة جنوب الصحراء المثقلة بالديون ، وصندوق النقد الدولي ، من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز ، تشكل كلها خطوات هامة إلى الأمام . إلا أن الإجراءات العملية لم تكن بوجه عام على مستوى التوقعات ، ولايزال تدفق الموارد إلى افريقيا غير كاف نظرا لانخفاض حصائل صادرات بلدان افريقية كثيرة وثقل وطأة أعبائها الناجمة عن خدمة الديون . ومن ثم يجب زيادة التدفقات المالية إلى افريقيا زيادة كبيرة .

ولذا فإن هناك ضرورة ملحة لأن تزيد البلدان المانحة مساعدتها الإنمائية الرسمية زيادة فعالة وكبيرة بغية الوصول في أقرب وقت ممكن إلى الرقم المستهدف وهو ٠,٧ في المائة . كما ينبغي أن تحول إلى منح كل القروض الثنائية المتبقية المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الدولية إلى أقل البلدان الافريقية نموا . وقد نفذت بلدان الشمال على الوجه الأكمل القرار ١٦٥ (S-IX) الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واتخذت تدابير أخرى من أجل تخفيف عبء الديون على البلدان الافريقية المنخفضة الدخل .

لقد أعربت بلدان الشمال في مناسبات كثيرة عن قلقها إزاء مشاكل ديون البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء المثقلة بالديون ، ولذا فإننا نرحب بتوافق الآراء الذي جرى التوصل اليه في نادي باريس بشأن المقترحات التي طرحت في اجتماع قمة تورنتو الاقتصادي ، والتي تتعلق بالخيارات الخاصة بتخفيف عبء خدمة الديون بالنسبة لأفقر البلدان وأكثرها تحملا لذلك العبء عن طريق اتخاذ تدابير منسقة . وبمقدور بعض بلدان الشمال أن تقدم ، في إطار هذه التدابير ، إعانات لخدمة الفوائد عند إعادة جدولة الديون المضمونة رسميا .

إن جانبا كبيرا من ديون تلك البلدان مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف . ومن أجل المساعدة على تخفيف هذا الجانب من عبء الديون ، طرحت بلدان الشمال فكرة انشاء آلية متعددة الأطراف بغية التخفيف من عبء الديون التي قدمها البنك الدولي في الماضي إلى البلدان التي لم تعد الآن مؤهلة إلا للحصول على قروض من المؤسسة

Digitized by UNOG Library

الإنمائية الدولية والتي تثقلها الديون وتجري إصلاحات في سياساتها العامة . وستكون البلدان الافريقية هي المنتفع الرئيسي بهذه التدابير . ويسرنا أن تقرير الأمم المتحدة بشأن الانتعاش الاقتصادي في افريقيا قد أيد هذه الفكرة واعتبرها إسهاما مهما في بحث سبل تدفق الموارد إلى افريقيا . ونحن نرحب بالقرار الخاص باستخدام جزء من تدفقات المؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة البلدان غير المؤهلة للحصول إلا على قروض تلك المؤسسة ، على خفض مدفوعات الفوائد على القروض القديمة التي أخذتها من البنك الدولي .

وفيما يتعلق بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، شاطرت بلدان الشمال البلدان الافريقية قلقها إزاء تضرر الشعوب الشديد من الأزمات الاقتصادية والسبل المختلفة التي اتبعت لمقاومتها . وقد حثت بلدان الشمال ، واضعة هذه المشاكل نصب أعينها ، كل الأطراف المعنية أن تراعي لدى وضع برامج التكيف الهيكلي أن تكون هذه البرامج حساسة بوجه خاص للجانب الانساني للتكيف .

لقد ظهر توافق في الآراء بشأن ضرورة انتهاج سياسات إصلاحية . وخاصة بهدف تحسين قطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة به . ونحن نعرف أن كثيرا من البلدان الافريقية قد شرع الآن في تنفيذ برامج إصلاحية جسورة ، ولكن البرامج والاصلاحات لم تنفذ كلها بهمة متكافئة . ومازالت توجد صعوبات وعقبات ، وخاصة فيما يتعلق بمجموعة السياسات المطبقة في كل بلد على حدة . ومن المهم أن تواصل البلدان الافريقية عملية الاصلاح والتكيف . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الكامل والآني لهذه الجهود .

Digitized by UNOG Library

لقد أصبح التنسيق مسألة أساسية لتحقيق المزيد من الفعالية لجهد المعونة المشترك . وتشدد بلدان الشمال على أن مسؤولية التنسيق تقع على عاتق الحكومات في البلدان النامية ذاتها . وقد أصبح من المسلم به أن القدرة المؤسسية على ادارة المعونة تكون محدودة في أغلب الاحيان . وأعربت بلدان الشمال عن استعدادها للمساعدة في تعزيز هذه القدرة المؤسسية . ونحن نرحب بجهود برنامج الامم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات التي تسير في نفس الاتجاه .

أما بالنسبة للحكومات الافريقية ، فلا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحسين ظروف الانتعاش الاقتصادي والتنمية . ويتضمن ذلك تحسين ادارة وتعبئة الموارد الداخلية ، وتنمية الموارد البشرية ، ووضع سياسات سكانية أفضل وحماية البيئة وتوسيع مشاركة النساء والمجتمعات المحلية في عملية التنمية .

وبلدان الشمال ملتزمة بأن تواصل العمل جنبا إلى جنب مع شركائها من البلدان الافريقية من أجل الانتعاش الاقتصادي للقارة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تونس الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ .

السيد غزال (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان هدف برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ هو تمكين القارة الافريقية من التغلب على الحالة الاقتصادية التي وصفت بأنها حرجة ، والعودة إلى طريق النمو الاقتصادي ، ومن ثم تعزيز استقرارها وتشجيع تقدمها .

وقد حظي هذا البرنامج عند شروع الجمعية العامة فيه بالاستحسان المصحوب بالامل من جانب افريقيا وكذلك من جانب الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي منحته تأييدها الإجماعي . وكان من الطبيعي أن يكتسي استعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا البرنامج بأهمية قصوى بالنسبة لنا .

وأود نيابة عن وفد بلادي وعن مجموعة الـ ٧٧ أن أعرب للسفير فرالسن ممثل النرويج رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للامم المتحدة ، وكذلك لاعضاء مكتبها عن غاية تقديرنا لما بذلوه من جهود متفانية في عملها .

Digitized by UNOG Library

يشكل برنامج عمل الامم المتحدة إطارا التزمت فيه الدول الافريقية ، من ناحية بالاضطلاع باصلاحات اقتصادية وبتحسين سياساتها الاقتصادية في سياق برنامج الاولويات للانتعاش الاقتصادي في افريقيا ، وتعهد المجتمع الدولي من ناحية أخرى بأن يسهم في دعم الجهود التي تبذلها افريقيا .

لكن بعد مرور سنتين على اعتماد البرنامج ، ازدادت الحالة الاقتصادية في افريقيا تدهورا . ويكفي لتوضيح ذلك أن نلاحظ على سبيل المثال أن معدلات التبادل التجاري قد سجلت ترديا يصل إلى ١٧ في المائة في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، وأن ما حولته البلدان الافريقية من أموال إلى صندوق النقد الدولي في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وحتى شباط/فبراير ١٩٨٧ قد زاد ثلاث مرات ونصف المرة عما تلقته في عام ١٩٨٥ ، وأن حصيلة صادرات تلك البلدان انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا انخفض بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٠٢, في المائة في عام ١٩٨٧ .

ومع ذلك ، وكما أكد توا ممثل مالي وهو ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية فإن البلدان الافريقية تقوم ، وخاصة منذ عام ١٩٨٦ ، ببذل جهود ضخمة وتقديم تضحيات جسيمة . وقد وضع معظمها برامج تكيف هيكلي كبيرة ومضنية ، كما أنها تعكف على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية هامة .

بل أن اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قد لاحظت

"إن العزم الذي تتابع وتعزز به البلدان الافريقية هذه الاصلاحات يدل على الشجاعة ويستحق الثناء ، ولاسيما أن هذه التدابير تنطوي ، في كثير من البلدان ، على تكاليف اجتماعية ومخاطر سياسية كبيرة" . (A/43/664 ، ص ١١)

ومع ذلك ، وكما ذكر الامين العام عن حق في تقريره فإن :

"الجهود الرامية إلى مواصلة وتعميق عملية الاصلاح لا يمكن الاستمرار فيها لمدة غير محدودة في ظل بيئة خارجية معاكسة ودون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي" . (A/43/500 ، الفقرة ٨)

Digitized by UNOG Library

ولزاما علينا أن نعترف أنه في الوقت الذي قامت فيه افريقيا من جانبها بالوفاء بنصيبها في هذا الالتزام المتبادل الذي تم في إطار برنامج العمل ، بقيت مساعدة المجتمع الدولي أقل بكثير مما توقعته البلدان الافريقية .

يوضح تقرير اللجنة الجامعة المخصصة بجلاء ووضوح أن تدفق الموارد إلى افريقيا أصبح بالقيمة الحقيقية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ أقل مما كان عليه في ١٩٨٥ ؛ ولاتزال الحمائية تعرقل الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتنمية صادراتها - التي لحصيلتها أهمية بالغة في اصلاحها الاقتصادي - كما تفاقمت مشاكل افريقيا المالية من جراء الانخفاض المستمر في أسعار العديد من السلع الأساسية ، وتمثل خدمة الدين استنزافا كبيرا للموارد المالية الضئيلة للبلدان الافريقية ، وبالتالي لا يمكن تكريس تلك الموارد لتنمية المنطقة . لقد كان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في قمة البلدان السبعة الصناعية الأساسية الذي عقد بتورنتو في حزيران/يونيه الماضي بشأن الديون تدبيرا إيجابيا بغير شك ، لكنه كان مقصورا على مجرد إعادة جدولة الديون على أساس فردي وانتقائي للمديونية العامة لأشد البلدان فقرا . وقد استمرت الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر وغزوات الجراد والفيضانات في تقويض الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، كما لاتزال المساهمات التي يقدمها النظام المتعدد الأطراف غير كافية ، رغما عن تنوعها إلى حد ما .

Digitized by UNOG Library

إن هذه النتائج القليلة المستخلصة من التقييم الموضوعي لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في منتصف مدته تبين بوضوح أن البرنامج لم يرق إلى مستوى تطلعات افريقيا ومجموعة الـ ٧٧ في مجملها بسبب عدم استجابة المجتمع الدولي بشكل ملائم للجهود التي بذلتها البلدان الافريقية . وعلى ذلك فإن احتمالات المستقبل بالنسبة للعامين القادمين ليست مشجعة بقدر كاف ، لا سيما وأن توصيات اللجنة الجامعة المخصصة لا تنطوي على أي التزامات محددة تقريبا من جانب المجتمع الدولي .

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ ، التي تود مرة أخرى أن تؤكد مجددا تأييدها للبلدان الافريقية وتضامنها معها ، أن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ لا يمكن أن يحقق أهدافه دون أن يبدي المجتمع الدولي الإرادة السياسية الحقيقية لدعم تدفق الموارد المالية ومساعدة افريقيا في تخفيف عبء الديون الثقيل عليها .

السيد أرييل اينفانتي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الكلمة التي ألقيناها في شهر أيلول/سبتمبر في اللجنة الجامعة المخصصة للجمعية العامة فيما يتعلق باستعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ أشرنا إلى ثلاث مسائل رئيسية ، وهي : الديون الخارجية ، والسلع الاساسية ، والمساعدة الإنمائية الرسمية . وأشرنا أيضا إلى المناخ السياسي وإلى الحاجة لأن يسود السلم في المنطقة باعتباره شرطا مسبقا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي . وذكرنا في هذا السياق أهمية تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة بشأن التدابير التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي للتعاون في وضع التزام دولي وإنساني ، وهي مهمة تقع على عاتقنا جميعا .

ولن نسهب في تحليل تفصيلي للحالة في افريقيا والتوصيات التي قدمتها اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة . ولكننا نعتزم أن نشير إلى بعض التوصيات المحددة الواردة في الوثيقة A/43/664 و Corr.1 ومحتواها السياسي الإيجابي بالنسبة للمنطقة .

Digitized by UNOG Library

وكان وفد بلدي يأمل أنه عندما يحين الوقت الذي تتناول فيه الجمعية العامة هذا البند ستكون المفاوضات بين حكومات أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة قد تبلورت واكتملت بإقرار عملية استقلال ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة . وحكومة بلدي ، التي كانت تضع دائما في اعتبارها مبادئ الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير المصير ، تأمل أن تؤدي الإرادة السياسية للأطراف المعنية إلى تعزيز السلم سريعا في تلك المنطقة باعتبار ذلك كما قلنا شرطا مسبقا للانتعاش الاقتصادي في افريقيا* .

وكما جاء في تقرير اللجنة المخصصة ، ضمن جملة أمور ، ينبغي أن تقوم البلدان الافريقية ، بمساندة من المجتمع الدولي ، بتكثيف الجهود من أجل وضع حد للأعمال التي تزعزع الاستقرار والتي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصري ، وهي أعمال تعد من أشد أشكال الصراع تدميرا في المنطقة . فقد بلغت قيمة الخسائر التي لحقت بالبلدان الأعضاء في المؤتمر التنسيقي للتنمية في الجنوب الافريقي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ زهاء ٣٠ بليونا من الدولارات نتيجة لأعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا . وهذه الحالة التي لا مبرر لها سببّت ، ضمن عوامل أخرى ، تدمير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ، وأصبح الأمر يتطلب عملا مباشرا وفعالا من جانب المجتمع الدولي والبلدان الافريقية .

ولن يكون بوسع افريقيا أو العالم النامي تحقيق نمو تتوفر له مقومات البقاء إذا استمرت النزعة الحمائية في التجارة والدعم العالي للمنتجات الزراعية في البلدان الصناعية ، والديون الخارجية ، والإجحاف الذي اتسمت به العلاقات الاقتصادية في العقد الحالي . وفي الميدان الزراعي تتيح مبادرة قبرص التي تستهدف مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم ، بالإضافة إلى الاجتماع المقبل لمنظمة الاتفاق العام

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

Digitized by UNOG Library

بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) فرصة فريدة للعالم المتقدم النمو كيما يدلّل على إرادته السياسية في محاولة لحسم الصراعات الاقتصادية والتجارية الرئيسية التي تعوق عملية التنمية وتؤثر بشدة على البلدان الافريقية . وهذه توصية محددة وردت في التقرير المعروض علينا .

وفيما يتعلق بتدفق الموارد المالية ، ينبغي أن نبرز الاستجابة السياسية التي أبدتها بلدان عديدة بغية تخفيض الاعباء المالية التي تعوق التنمية الاقتصادية في افريقيا أو الحد منها . وتوفّر لنا المقترحات المحددة التي قدمتها اللجنة المخصصة بشأن الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الاطراف خيارات ينبغي أن يبت فيها خلال فترة قصيرة .

وفي السياق الاوسع دلّلت التدابير التي اتخذها العالم الصناعي بشأن الديون الخارجية لافريقيا على أن ترك المجتمع الدولي المشكلة السياسية الرئيسية لعصرنا في أيدي رجال المصارف يعتبر تصرفا غير مسؤول . فالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تعتبر إلى حدّ كبير مرآة عاكسة لأزمة الديون الخارجية والتنمية . وما يتعرّض للخطر هنا هو مستقبل الاقتصاد العالمي بمجمله . ولهذا السبب اقترحنا خلال المناقشة ذات الصلة التي جرت في اللجنة الثانية أن يعقد مؤتمر عالمي يمكن فيه للدائنين والمدينين الذين يمثلون الإرادة السياسية لحكوماتهم مع ممثلين بارزين لعالم المال والاكاديميين ، إذا ما تحلوا بالشجاعة وبُعد النظر ، أن يضعوا العناصر الاساسية لخطة يسترشد بها العالم في العقود القليلة المقبلة .

لقد كانت بلدان القارة الافريقية والعالم النامي الذي ينتمي إليه بلدي ضحية لحالة الإجحاف المستمرة والتي حدّت من معدلات التنمية فيها . وقامت البلدان الافريقية وبلدان العالم النامي بالوفاء بالتزاماتها إلى حدّ كبير . لذلك تعلن حكومة بلدي مشاركتها في توصيات اللجنة المخصصة التي تؤكد على ضرورة أن تكون الالتزامات السياسية التي يتم التعهد بها ذات طبيعة طويلة الاجل ، ومساندتها لتلك التوصيات ، فبهذا السبيل وحده يمكننا أن نضمن الرخاء والرفاهة لافريقيا وللجنس البشري قاطبة .

Digitized by UNOG Library

السيد ن. س. خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة يعتمد على بعض المبادئ الاساسية مثل قبول البلدان الافريقية تحمل مسؤوليتها الاساسية عن انتعاشها وتنميتها ، والتزام المجتمع الدولي بدعم برنامج عمل الامم المتحدة دعما كاملا عن طريق زيادة تحويل الموارد بشروط تساهلية ، وعكس تدفق الموارد من افريقيا إلى البلدان والمؤسسات المانحة ، وازدياد مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتكثيف التعاون والتنسيق بين البلدان المانحة ، والبدء باتخاذ تدابير خاصة ترمي إلى تخفيف عبء الديون على البلدان الافريقية . وطالب البرنامج أيضا البلدان المتقدمة النمو بإحداث تغييرات ضرورية في السياسات من شأنها أن تتيح للمنتجات الافريقية فرصة أفضل للوصول إلى أسواقها .

وقد قامت اللجنة الجامعة المخصصة باستعراض وتقييم منتصف المدة للبرنامج في أيلول/سبتمبر من هذا العام . ويوضح تقرير اللجنة أن البلدان الافريقية بذلت جهودا دؤوبة وهامة للغاية من أجل تنفيذ برنامج العمل ولم تال جهدا في سبيل تكييف اقتصاداتها مع الحقائق الاقتصادية الراهنة . وكما ذكر الامين العام في تقريره (A/43/500) المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، فإن الجهود الافريقية من أجل تنفيذ الإصلاح الاقتصادي مثيرة للإعجاب . فقد انتهجت معظم البلدان الافريقية سياسات للإصلاح والتكييف الهيكلي ترمي إلى تحسين حالتها الاقتصادية وتمهيد السبيل إلى تحقيق التطور والتنمية . وشهد القطاع الزراعي ، بصفة خاصة ، تدابير إصلاحية شملت إحياء الصناعات الزراعية وتطويرها ، وتحسين وسائل الاتصال والنقل ، وتخفيف القيود المفروضة على التجارة ، وزيادة الكفاءة المالية . كما اتخذت الخطوات اللازمة للتصدي للجفاف والتصحر والنهوض بتخطيط رشيد للتنمية والعمل على تنمية الموارد البشرية . ووضعت الحكومات الافريقية أيضا سياسات إصلاحية في مجال الادارة الاقتصادية وأسعار الصرف والمؤسسات العامة والتخطيط السكاني .

وترتب على هذه التدابير ، التي توضح التزام افريقيا الراسخ ببرنامج العمل ، العديد من المخاطر والتضحيات . ولقد تحملت شعوب افريقيا هذه التضحيات

Digitized by UNOG Library

والاعباء بشجاعة وكرامة . ومن الخطأ أن نسلم بأن تستمر هذه الظروف غير المرضية إلى ما لانهاية . فالشعوب الافريقية تتوقع عن حق أن تؤدي تضحياتها إلى الانتعاش الوطني .

ولم تكن استجابة المجتمع الدولي مطابقة للالتزامات الواردة في برنامج العمل . فاستنادا إلى تقرير الامين العام ، زاد التدفق الصافي للموارد إلى افريقيا من ١٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٩,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٦ و ٢٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، ولكن إذا حسبت هذه التدفقات بالاسعار الحقيقية لتبين أنها انخفضت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عما كانت عليه في عام ١٩٨٥ . وبالمثل ، لم تسجل المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات متعددة الاطراف أية زيادة حقيقية خلال العامين الماضيين إذا حسبت على أساس الاسعار ومعدلات الصرف في عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك ، انخفضت ائتمانات التصدير إلى افريقيا خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، بينما ظلت تدفقات التجارة الخاصة ضئيلة للغاية . وقد تفاقمت هذه الحالة نتيجة النقل الصافي للموارد المالية من افريقيا إلى صندوق النقد الدولي . ووفقا لتقرير الامين العام بلغ هذا النقل العكسي للموارد بليون دولار في عام ١٩٨٧ .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتصلة بالديون الخارجية ، تم إحراز بعض التقدم . ويعد قرار الامين العام بتعيين فريق استشاري يعنى بالتدفقات المالية إلى افريقيا ، والاتفاقات التي تم التوصُّل إليها في مؤتمر قمة تورونتو المنعقد في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أمرا جديرا بالملاحظة والثناء . غير أن هذه التدابير محدودة وتقل كثيرا عن المساعدة طويلة الاجل المنصوص عليها في برنامج العمل .

وقد أدت الاستجابة غير الكافية من جانب المجتمع الدولي إزاء الأزمة الافريقية إلى فقدان الامل الذي ولّده اعتماد برنامج العمل قبل عامين . وكانت الآثار المعاكسة على مستوى الإنتاجية في افريقيا التي نجمت عن القيود المفروضة على الموارد المحلية والخارجية أكبر من التأثير الإيجابي الذي نجم عن إصلاح السياسات . واستمر عبء الديون الخارجية لافريقيا في التفاقم . وبحلول شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ ، بلغ مجموع الديون الخارجية للمنطقة ٢٢٠ مليار دولار أي ما يعادل ٤٥ في المائة من مجموع حصائل التصدير في القارة .

Digitized by UNOG Library

وقد ضاعف من عبء خدمة الديون الانهيار شبه الكامل في أسعار السلع الاساسية . فقد كان معدل الاسعار القياسية للسلع الاساسية التي تهم افريقيا في عام ١٩٨٧ مماثلا للمستوى المنخفض والذي يدعو للانزعاج الذي تدنى إليه في ١٩٦٨ . وقد حددت دراسة حديثة أجراها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتأثير الكمي لانخفاض أسعار السلع الاساسية على الحصائل الخارجية لافريقيا فقدرته بمبلغ ٤٨,٣ بليون دولار خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ .

ومن الواضح أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر ، وقد كلفت التدابير السياسية الجسورة التي اتخذتها القيادات الافريقية شعوبها ثمنا اجتماعيا باهظا . وتترتب على ذلك نتيجة لا مفر منها وهي أن المخاطر السياسية ستصبح غير محتملة بالنسبة لمعظم البلدان نتيجة للتكيف الهيكلي وغيره المبادرات الاقتصادية إذا لم يدعم الانتعاش الافريقي دعما دوليا قويا . ولا بد من تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بكامله وفي الإطار الزمني المتفق عليه ، وأن تفي الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف بالتزاماتها بالكامل إذا ما أُريد وقف تيار الكرب والاضطراب الاقتصادي الذي يجتاح افريقيا وعكس اتجاهه . ولا بد أيضا من تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية التي لا تزال تعرقل جهود الانتعاش في افريقيا ، وأن تتخذ تدابير متضافرة لإزالة الحواجز التي تعوق صادرات البلدان النامية . ويجب أن تتاح الموارد المالية على أسس طويلة الأجل وأن تكون مؤكدة ويمكن التكهن بها ، ويتعين بذل جهد جاد لرفع الدعم عن جميع المنتجات الزراعية ، ولا سيما المنتجات التي تنافس الصادرات الافريقية بصورة مباشرة .

ولا يمكن التقليل من أهمية الارتباط بين التدفقات التجارية وأسعار السلع وسعر الصرف وتقلبات الأسعار ، وتذبذبات معدلات الفائدة ، والمديونية ، والمذاهب الحمائية ، ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي . فالأزمة الاقتصادية الافريقية ، رغم خصائصها المميزة ، لم تنشأ من فراغ ولا هي ظاهرة منعزلة . وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي والنظام المالي الدولي له من الاهمية بالنسبة لانتعاش افريقيا مثل

Digitized by UNOG Library

ما للتدابير المحددة التي تستهدف التخفيف من حدة الأزمة . ومن شأن الإصلاح الشامل للبيئة الاقتصادية الدولية أن يبعث الحياة في النمو والتنمية في العالم النامي بأسره . وفرص التعاون الأفقي التي ستتوافر عن هذا الطريق ستعزز بشكل ملموس جهود افريقيا الرامية إلى وضع اقتصادها على طريق التنمية والنمو المستمر المؤدي إلى تحسن مستويات المعيشة خلال فترة معقولة من الزمان .

ولا حاجة إلى القول بأن السلام والاستقرار شرطان ضروريان للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد أدت سياسات زعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة إلى مضاعفة تكاليف انتعاشها . ونحن في هذا الصدد نؤيد التوصيات التي اتخذت في الدورة الرابعة عشرة للجنة التوجيهية الدائمة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن هذا الموضوع .

وقد قدمت باكستان ، مع مراعاة القيود المفروضة على مصادرها الاقتصادية تعبيرا عمليا عن مسؤوليتها تجاه البلدان الافريقية في سعيها من أجل تنمية حقيقية وطويلة الأجل .

فنحن نقدم إسهاما متواضعا ، ولكنه ذو أهمية ، في توسيع قاعدة الدراية العملية ، والمهارات ، والكفاءة المهنية ، في البلدان الافريقية . وفي آب/أغسطس ١٩٨٧ استهلت باكستان برنامجا للمساعدة التقنية لافريقيا مدته خمس سنوات يتضمن العناصر التالية : أولا ، ٦٥٠ منحة دراسية للتدريب في ميادين الأعمال المصرفية والسكك الحديدية والطيران ، والإدارة ، والدراسات التقنية المتعددة . ثانيا ، ١٠٠ منحة دراسية ضمن برنامج للتبادل الثقافي في ميادين الزراعة ، والخدمات البيطرية ، وإدارة الأعمال ، والتجارة . ثالثا ، ١٢٥ منحة دراسية في ميادين الطب ، والصيدلة ، والهندسة . رابعا ، ٥٠ منحة زمالة للتدريب المتخصص في إدارة المياه ومشاريع الري الصغيرة ، والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ، وتربية المواشي ، والقروض والائتمان الزراعي . خامسا ، تأليف هيئة من ٥٠ خبيرا باكستانيا في مجالات الزراعة والري ، وإيفادهم إلى البلدان الافريقية للمساعدة في زيادة إنتاجية الأغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

ونحن في باكستان نثق بأن شعب افريقيا الوفي لقيمه النبيلة سيتمكن من التغلب على مصاعبه الراهنة ، ويستعيد إيمانه بأن قارته العظيمة التي ورثها اناس صامدون وشجعان وموهوبون هي في الحقيقة قارة الامل والمستقبل . ومع ذلك فمسؤوليتنا الجماعية أن نؤكد للبلدان الافريقية أنها ليست وحدها في معركتها من أجل النمو الاقتصادي والتقدم . وليس هناك ما يحقق ذلك أفضل من إعلان قاطع من المجتمع الدولي ، ومن منظومة الامم المتحدة ، ومن المؤسسات المتعددة الاطراف بعزمها على تنفيذ التعهدات التي تم التوصل إليها في إطار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا تنفيذا كاملا .

Digitized by UNOG Library

السيد زفيزدن (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أتشرف بالتكلم بالنيابة عن وفود جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ورد تقييم مبدئي للحالة الاقتصادية الراهنة في افريقيا في البيانات المشتركة الصادرة عن بلداننا خلال دورة اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

ومن دواعي قلقنا البالغ عدم إحراز أي تقدم ملموس في التغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في الكثير من البلدان الافريقية . ويساورنا القلق البالغ أيضا بسبب المعدل البطيء لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٦ في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة .

وتعتقد وفودنا أن عمل اللجنة المخصصة كان مرحلة هامة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتعرف على العوامل التي تعيق تنفيذ برنامج العمل والتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتعلقة بطرق إزالة تلك الصعوبات . إن البيانات التي صدرت في دورة اللجنة المخصصة خلال إعداد التقرير تعكس بوضوح تفهُّما متزايدا لحقيقة مفادها أن أسباب الأزمة الاقتصادية في افريقيا ليست فقط مستمرة ولكنها أيضا آخذة في التفاقم . فما زالت هناك عوامل اقتصادية خارجية غير مؤاتية ، بما في ذلك تدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان الافريقية ، وزيادة الحمائية ، وزيادة المديونية الخارجية ، وتذبذب أسعار الصرف ، والتدفق الكبير للموارد المالية خارج افريقيا .

ان النزاعات الاقليمية تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية وتسبب ضررا ماديا كبيرا ، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار ، وتحول دون إقامة علاقات

Digitized by UNOG Library

اقتصادية خارجية طبيعية . وتشكل السياسات القمعية للنظام العنصري في جنوب افريقيا معوقا خطيرا للتنمية المستقرة والمستمرة للبلدان الافريقية .

ونلاحظ الجهود الضخمة التي تبذلها البلدان الافريقية لتنفيذ برنامج العمل ، بيد أنه لم تتمكن سوى بضعة بلدان من إحراز بعض التقدم الملموس في تنميتها الاقتصادية . وفي الحقيقة إن الكثير من بلدان القارة على حافة الكارثة الاقتصادية . وإننا على اقتناع بأن الظروف الخارجية غير المؤاتية المحيطة بتلك البلدان هي المسؤولة إلى حد كبير عن معاناتها .

وتؤيد وفودنا الرأي المعرب عنه في اللجنة المخصصة ، وهو أن من المهم في سياق تسوية المشاكل التي تطرحها التنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية مراعاة الجوانب الاجتماعية لهذه المشاكل . وهذا صحيح بالنسبة أولا "للبرامج التكيُّف الهيكلي" التي لا يجري أحيانا تنسيقها مع أهداف التنمية طويلة الأجل للبلدان الافريقية ، والتي كثيرا ما تتطلب تكاليف اجتماعية باهظة دون داع . وفي سياق أولويات التنمية الوطنية والاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الافريقية ، ينبغي مراعاة العامل الإنساني عند صياغة مثل هذه البرامج .

ويرد جزء كبير من هذا التقييم في تقرير اللجنة المخصصة (A/43/664 و Corr.1) . ونلاحظ مع الارتياح أن التقرير يؤكد من جديد الأحكام الرئيسية لبرنامج العمل فيما يتعلق بأهمية تعزيز السلم والأمن وتسوية النزاعات في افريقيا بالطرق السياسية بغية تخصيص الموارد للانتعاش الاقتصادي والتنمية . ويؤكد التقرير ، وهو محق في ذلك ، على ضرورة وضع حد للأعمال العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار التي يرتكبها النظام العنصري لجنوب افريقيا ، ويؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي وحشد جهود البلدان الافريقية بغرض التغلب على الأزمة ، وضرورة تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لتحقيق التنمية في هذه البلدان .

ولقد قدمت بلداننا ، وهي تسترشد باعتبارات مبدئية ، دعما مستمرا للبلدان الافريقية ، وتتخذ تدابير عملية تكفل تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة لتنفيذ برنامج العمل . ووفقا لذلك ، تواصل البلدان الاشتراكية تقديم المساعدة التقنية للبلدان الافريقية ، فأقيم أكثر من ٠٠٠ ٢ مشروع صناعي ، ومشاريع أخرى ، في البلدان النامية في افريقيا بمساعدة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، ويجري بناء حوالي ٤٠٠ مرفق جديد ، وسيجري بناء مرافق أخرى في افريقيا بموجب اتفاقات قائمة .

إننا نبذل كل ما في وسعنا لمضاعفة مختلف أشكال المساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة للبلدان الافريقية على أساس اتفاقات وبرامج طويلة الأجل ؛ وتستأثر افريقيا بنسبة ٤٠ في المائة من إجمالي المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي للبلدان النامية .

ونقوم تطوير التجارة ، على نحو نشط ، مع البلدان الافريقية على الرغم من المناخ الاقتصادي المتدهور .

ونوسع نطاق المساعدة المقدمة إلى البلدان الافريقية في مجال تدريب الموظفين المهرة ، وفي عام ١٩٨٧ دُرِّب حوالي ٠٠٠ ٥٠ مواطن من البلدان الافريقية في المؤسسات التعليمية المتخصصة ، على المستويين العالي والمتوسط ، في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي .

ونقوم بدعم الأنشطة التي يضطلع بها صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته حركة عدم الانحياز في عام ١٩٨٧ .

وتقدم بلداننا أيضا مساعدة كبيرة للبلدان الافريقية في مجال الإغاثة من الكوارث .

وسيستمر برنامج العمل حتى عام ١٩٩٠ . وتود وفودنا أن تقدم بعض الأفكار المتعلقة بالتدابير الدولية التي يمكن أن تتخذ للمزيد من الإسهام في تنفيذ برنامج العمل على نحو ناجح .

إن تخفيض النفقات العسكرية وتحويل الأموال التي ستتوفر من عملية نزع السلاح إلى الأغراض السلمية سيوفران مصدرا هاما ملموسا للموارد الإضافية التي يمكن أن

Digitized by UNOG Library

تستخدم من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولقد اقترب العالم اليوم من بلوغ تلك الغاية .

إن المعاهدة التي أبرمت بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والخطوات الاخرى التي اتخذتها الدولتان لوقف سباق التسلح والتقدم صوب نزع السلاح الحقيقي قد مهدت الطريق لاحتمالات جديدة لتسوية المشاكل المتعلقة بنزع السلاح وانقاذ الإنسانية من خطر التدمير الذاتي ومن العبء المتمثل في تبديد الموارد المادية والإنسانية بلا معنى على سباق التسلح .

إن بلداننا مقتنعة بأنه ينبغي أن يستعاض عن مبدأ "نزع السلاح بدلا من التنمية" بنقيضه تماما ، وهو "نزع السلاح من أجل التنمية" ، فنزع السلاح الذي ينطوي على تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية يمكن أن يُطلق موارد إضافية بالغة الضخامة . وفي هذا الصدد ، أيدت دول كثيرة فكرة إنشاء صندوق دولي معني "بنزع السلاح من أجل التنمية" يكون آلية لتحويل جزء من تلك الموارد إلى البلدان النامية بما فيها الدول الافريقية .

ومن الضروري إيجاد تسوية عادلة ودائمة للمشاكل التي تراكمت في الجنوب الافريقي لإنجاح تنفيذ برنامج العمل . إننا نؤيد عملية المفاوضات الحالية ونأمل في أن تسفر عن تطبيع الحالة في ذلك الجزء من افريقيا . ومما لا شك فيه أن هذا التطبيع سيؤثر على نحو مفيد على الحالة في القارة ككل ، وسيساعد في تسوية مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

ومع مرور كل عام يصبح عالمنا المعاصر أكثر ترابطا وتكافلا من النواحي الاقتصادية . ولذا فمن الاهمية بمكان في هذه الايام أن نشجع في علاقاتنا الاقتصادية الدولية مبادئ مثل الاستقرار ، والقدرة على التكهن بما سيحدث ، والمنفعة المتبادلة ، وعدم التمييز ، وحرية الحصول على آخر الانجازات العلمية والتكنولوجية . ومن شأن اعتماد المجتمع العالمي لتدابير لتنمية العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول على هذا الاساس أن يساعد على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وأن يعزز الامن الاقتصادي للبلدان الافريقية ويجعلها أقل عرضة للتقلبات الضارة في المناخ الاقتصادي العالمي .

والخطوات الاولى التي اتخذتها الامم المتحدة لإقامة نظام لرصد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنبوء بها مبكرا قد جاءت في حينها . ومن شأن هذا النظام أن يعود بفائدة كبيرة على افريقيا بخاصة نظرا للصعوبات التي تواجهها الهيئات الوطنية للتحليل الاقتصادي وإعداد التوقعات الاقتصادية .

وبلداننا على استعداد لمواصلة الاشتراك مع المجتمع الدولي بأسره في حل المشاكل المعقدة للتنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية . وإننا على اقتناع بأن تقدم البلدان الافريقية تقدما ثابتا وحقيقيا على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا ببذل جهود جماعية تشترك فيها بالطبع البلدان الافريقية ذاتها اشتراكا فعّالا على أساس تعاون دولي واسع النطاق يقوم على الانصاف والمنفعة المتبادلة .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد الولايات المتحدة أن تؤيد تقرير اللجنة المخصصة (A/43/664 و Corr.1) عن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفي اعتقادنا أن هذا التقرير يمثل ملخصا جيدا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها افريقيا ، وما تم انجازه حتى الآن ، والحاجة إلى المزيد من الاعمال الملموسة لمعالجة مشاكل افريقيا الاقتصادية والإنمائية .

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح أن هناك تقدما ملحوظا قد تحقق منذ بداية برنامج عمل الامم المتحدة . ويقوم الآن عدد كبير من البلدان الافريقية بتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الشامل . وقد بذل المجتمع الدولي جهدا كبيرا لتوفير موارد جديدة لدعم الإصلاح الاقتصادي ، وذلك من خلال برامج ثنائية وعن طريق برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وستظهر نتيجة هذه الجهود قريبا في زيادة المبالغ التي تنفق في افريقيا دعما لبرامج التكيُّف الموجهة نحو النمو . وإذا كانت حصيلة النمو لم تتحقق بالسرعة وبالشكل الذي يتمناه كل منا ، فقد كان هناك تحسُّن واضح في معدلات النمو في مجموعة البلدان التي أخذت بالإصلاح الاقتصادي .

ونحن نعرف أن عملية الإصلاح كانت عملية صعبة بالنسبة للحكومات الافريقية ولشعوبها ، ويتساءل العديد منها متى ستصبح ثمار هذا الجهد ملموسة . وكنا نتمنى أن نقول إن الطريق في المستقبل سيكون أسهل وأن النمو العاجل سيكون عند منعطف الطريق . ولكن ليس بوسعنا أن نقول ذلك . فالحقيقة هي أن طريق الإصلاح سيكون طويلا وشاقا . وافريقيا لم تصل بعد إلى نهاية عملية الإصلاح بل لا تزال في بدايتها . ولا يزال عليها أن تمضي قدما قبل أن تتحقق بعض العناصر الرئيسية للنمو ، مثل عودة "رؤوس الأموال الهاربة" وتعبئة طاقات الإدارة والتنظيم المحلية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية . ويجب أيضا توسيع نطاق الإصلاح ليشمل إجراءات جديدة في مجالات أخرى مثل البيئة ودور المرأة وتنظيم الأسرة . ويجب أيضا تنفيذ الإصلاح بطريقة لا تؤدي إلى فرض أعباء ثقيلة على مجموعات السكان المحرومة . وسيكون على البنك الدولي والجهات المانحة الثنائية أن تقدم مساعدتها في هذا المجال .

ولن يتحقق شيء من ذلك بسهولة . ولكن ما هو البديل ؟ إذا أخفقت افريقيا في مواصلة الإصلاح ، أو إذا نفذته دون تحمس ، فستتعرض القارة لخطر تكرار الانحدار والكساد الذي تعرضت له في الماضي القريب . ولا أحد منا يود حدوث ذلك . أما إذا واصلت افريقيا المضي على طريق الإصلاح وتوسيع هذا الطريق وتعميقه مع مرور الوقت ، فسيمكنها أن تتطلع إلى مستقبل أفضل . وتقع المسؤولية عن تنمية افريقيا على عاتق

Digitized by UNOG Library

الافريقيين أنفسهم ، ولكن افريقيا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لتبقى سائرة في هذا الطريق .

وتأتي أهمية استعراض منتصف المدة من أنه يتيح لنا الفرصة لنعيد تأكيد التزامنا بهدف تنمية افريقيا وتهيئة أنفسنا لمزيد من العمل . وهذا يتطلب أن تعمل الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي معا بروح تعاونية لدعم النمو الافريقي . وفي الحقيقة سيتعين علينا جميعا أن نواصل جهودنا حتى يستمر الانتعاش والتنمية في افريقيا . وهذه هي الرسالة الهامة التي يحملها برنامج عمل الامم المتحدة . وينبغي ألا نتراجع عن هذا النداء ، بل أن نستجيب له بتفهم واقعي للالتزام المطلوب منا . ودعونا نعمل معا للتصدي لهذا التحدي الطويل المدى . إن برنامج عمل الامم المتحدة يعد أساسا متينا نستطيع البناء عليه . ومن العناصر الاساسية في البرنامج أن يستمر التعاون الوثيق بين الامم المتحدة ووكالاتها والمجتمع الدولي والبلدان النامية . وستقوم الولايات المتحدة بتنفيذ قسطها من هذا الجهد .

السيد بابادانوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية والدول الإثنتي عشرة الاعضاء فيها بشأن البند ٣٩ ، "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" .

قبل سنتين دعت الحكومات الافريقية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٨٦ إلى بذل جهد متضافر من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في القارة . وكانت تلك الدورة أول دورة تعالج فيها مشاكل التنمية في إقليم بأسره . ولم يطالب القادة الافارقة بتأييد المجتمع الدولي لجهودهم فحسب بل وضعوا أيضا الاساس لمشاركة فريدة على النحو الوارد في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وأعرب المجتمع الدولي في البرنامج عن استعداده للوفاء بالتزاماته وتقديم الدعم المستمر لتصدي افريقيا لتحديات التجديد الاقتصادي ، واضطلعت الحكومات الافريقية بتنفيذ سياسات رئيسية للوفاء بالمسؤوليات التي دعا إليها برنامج العمل . وكان الاعتراف المشترك بالحاجة

Digitized by UNOG Library

إلى أن يتبع جميع المشاركين نُهجا تعاونية لتغيير مسار الأزمة الافريقية انجازا هائلا للأمم المتحدة .

وقبل شهرين أكملت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . فقد قامت بتقييم الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، مع مراعاة القيود التي تعيق جهود التنمية في افريقيا ، واعترفت باستجابة المجتمع الدولي دعما لجهود الحكومات الافريقية . وقد اثبتت عملية التقييم أن البلدان الافريقية قامت بعمل شجاع ومثير للإعجاب يرمي إلى إحياء عملية تنميتها ، بينما قامت البلدان المانحة بدور هام في دعم التدابير الاساسية التي اتخذتها البلدان الافريقية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

بل والأهم من ذلك أن الرسالة الواضحة التي انبثقت من جرّاء تنفيذ البرنامج هي أن الجهود المعززة والمتواصلة من جانب كل الأطراف كانت ضرورية أكثر من أي وقت مضى ، بالنظر إلى الأداء الاقتصادي الشامل الذي لا يبعث على الرضا لافريقيا ، والأمل الذي نعقده جميعا على عكس اتجاه تدهور اقتصاد افريقيا . والتوصيات تشمل عددا من الشواغل الاقتصادية وغيرها من الشواغل ذات الأهمية الحيوية للاستراتيجية الإنمائية للبلدان الافريقية . فالنساء المزارعات والأمن الغذائي والقضايا السكانية في المنظور الإنمائي الطويل الأجل تستأهل اهتماما متزايدا . كما أن البيئة والموارد الطبيعية ينبغي أن تحظى باهتمام خاص في مجال التعاون الإنمائي لتعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر . ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من تأييده للجهود التي تبذلها الحكومات الافريقية لتنفيذ برنامج العمل . كما يتعين عليه أن يوفر مستوى أعلى من المساعدة المالية للبلدان الافريقية ، على الصعيد الثنائي والصعيد المتعدد الأطراف .

والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها قد اضطلعت بدورها في التدليل على التزامها بأهداف برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ولا تزال تضطلع بهذا الدور . واسهامنا متعدد الأوجه ويمكن اثباته بالأنشطة المتعلقة بوضع البرامج والأنشطة التمويلية ، وبتعزيز الانتعاش الاقتصادي في افريقيا ، وبتحسين البيئة الخارجية ، وبالقيام بدور رائد في التخفيف من حدة مشاكل الدين الخارجي الواقع على البلدان الافريقية في الوقت الذي يدعم فيه الإصلاحات . والمبادرات الهامة التي اتخذتها مؤخرا البلدان الدائنة الرئيسية والمجموعة الأوروبية والمؤسسات المالية لا بد أن تثمر في المستقبل . ونهجنا ، كما يتجسد في معاهدة لومي الثالثة وكما سيتطور في لومي الرابعة ، يهدف إلى الاستجابة للمشاكل الخاصة لشركائنا في افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ويستند إلى الحوار بشأن سياسة تحديد الأولويات لاستخدام تمويل المجموعة .

نعتقد أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل قد أُلهم بالقيام بالجهود لاتخاذ مزيد من الخطوات صوب تنفيذ البرنامج بروح بناءة . ونرحب بمشروع

Digitized by UNOG Library

القرار الذي يرد في تقرير اللجنة المخصصة (A/43/664 و Corr.1) والذي يعتمد نتائج استعراض منتصف المدة وتقييم تنفيذ برنامج العمل . كما نتطلع قدما صوب الاستعراض والتقييم الختاميين اللذين ستقوم بهما الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ونتطلع قدما إلى تنفيذ البرنامج قبل عام ١٩٩١ ونشعر بالثقة بأنه بواسطة المبادرات المتضافرة لا بد من تحقيق نتائج محددة . ونفس مناخ التعاون الذي ساد أثناء اعتماد برنامج العمل قد كان سائدا أثناء استعراض منتصف المدة . ولقد تشاطره جميع المشتركين - البلدان الافريقية ، والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمانحون* .

السيد ماتناي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن محنة اقتصاد افريقيا ، وهي مسألة حرجة في الشؤون العالمية ، معروفة تماما ولا يمكن لسوء الحظ المغالاة فيها . وفي السنوات الاخيرة كان هناك ما يبعث على الشعور بالامل . فقد طرحت مقترحات متعددة ، وبزغت عملية الانتعاش في مجالات مثل الامن الغذائي ومراقبة الجفاف وتطوير المياه وعكس مسار التصحر .

غير أنه لا تزال مأساة ذات أبعاد هائلة قائمة . فملايين البشر في افريقيا يصابون بالنقص في الغذاء والماء . واليوم يتعين على افريقيا أن تستورد ملايين الاطنان من الحبوب . والجفاف والتصحر يلتهمان أراض زراعية قيِّمة ، وقد أضافت أسراب الجراد مؤخرا إلى المأساة . فتتآكل التربة يسود . والصحراء الكبرى ، مثلا ، قد اتسعت رقعتها بحوالي ٢٥٠ ألف ميل مربع على مدى الاعوام الخمسين الماضية ، ومع تزايد تعداد سكان افريقيا بمعدل ٣ في المائة سنويا ، من الحتمي أن يكون هناك إفراط في استغلال الاراضي الصالحة للزراعة .

إن المجتمعات الريفية في افريقيا هي الضحية الرئيسية لهذه الحلقة المفرغة . وأطفال افريقيا يعانون بدورهم . فسوء التغذية والمرض وزوال الماء تؤثر على الاجيال المقبلة في افريقيا . ومن أجل كسر هذه الحلقة ، ومن أجل التغلب على

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أويرتا مونتالبو (اكوادور) .

Digitized by UNOG Library

المعاناة والعوز ، يجب بذل جهود جبارة . ويجب وضع خطط للمستقبل . ولا بد من وجود التعاون والتنسيق . وإسرائيل تريد أن تقدم المساعدة ، ولديها القدرة على تقديم المساعدة .

إنني أتكلم الآن عن خبرة . فهناك تشابه كبير بين المشاكل التي تواجه افريقيا اليوم والمشاكل التي واجهت إسرائيل منذ ٤٠ عاما مضى . فالرواد الاوائل في إسرائيل قد واجهوا أراضي متآكلة بشكل حاد في بيئة طبيعية قاسية . ولقد واجهنا نقصا مستمرا في المياه ، وكنا نعيش في خوف من عدم التمكن من تغذية دولتنا الوليدة . وقد كان انعاش الأرض يمثل تحديا كبيرا . وإيجاد الفرص التي تولد الدخل كان كفاحا شاقا . وتطوير اقتصاد حديث كان معركة عنيفة . ومع ذلك فقد ثابرنا وكدحنا ، وفي وجه كل الصعاب ، انتصرنا . وقد اكتمل انجازنا في غضون جيل واحد - جيلنا .

وافريقيا اليوم تواجه نفس المعارك ، وبالتعاون من جانب كل البلدان الممثلة هنا يمكنها هي بدورها أن تنتصر . فهذه مسؤولية نتشاطرها جميعا . إن شعب إسرائيل بالنظر إلى خبرته التاريخية في بناء الأمة ، يدرك إدراكا شديدا التحديات الكامنة أمام شعوب افريقيا . وإنطلاقا من هذه الروح أكرر الآن التزام إسرائيل القائم منذ أمد طويل بوضع معرفتها التقنية تحت تصرف افريقيا .

إن إسرائيل على استعداد ، إما بمفردها أو بالتعاون مع أطراف أخرى ، لتقديم المساعدة لشعوب افريقيا ؛ سواء أكان ذلك في شكل صدّ الصحراء أو إزالة الملح من مياه المحيط ، وسواء أكان ذلك في شكل تكوين الغيوم لزيادة كمية المطر الهاطل أو الري بالماء المالح قليلا ؛ وسواء بتطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية أو إدخال التعديل الجيني على المحاصيل النقدية لتحسين حياتها المهملة وتأديتها الاقتصادية . وإسرائيل على استعداد لتقديم مساعدتها لافريقيا ، سواء أكان ذلك في زراعة الأراضي أو في استخدام الأنهار والبحار من أجل المياه أو الاسماك . ويمكن لإسرائيل أن تسهم ، مثلا ، صوب تحسين تخزين الحبوب بتكلفة قليلة بصورة جذرية ، وخفض الخسارة في الحبوب المخزونة بسبب غزو القوارض وغير ذلك من المشاكل .

Digitized by UNOG Library

ومرة أخرى أتحدث عن خبرة . ففي ٣٠ عاما من التعاون مع أكثر من ١٠٠ بلد ، رحبت إسرائيل بأكثر من ٣٠ ألف متدرب من البلدان النامية ؛ وأرشدت ٢٥ ألفا من المتدربين الآخرين في بلدانهم ؛ ولقد أوفدت إلى الخارج ما يزيد عن ١٠ آلاف خبير ومرشد إسرائيلي من المتخصصين في مختلف المجالات . وفي كل عام ننظم وندير عشرات من الندوات والحلقات الدراسية والدورات في مجال الزراعة وإدارة المياه والتنمية الاجتماعية والإدارة التعاونية والتنظيم العمالي والخدمات الصحية الاجتماعية .

إن النقطة الأساسية في كفاحنا ضد التصحر وغيره من التحديات الزراعية هي جامعة بين غوريون في صحراء النقب . فلقد أُنشئت في بئر السبع ، عاصمة النقب ، لتنظيم موارد العلم والتكنولوجيا بغية كشف النقاب عن ألغاز الأراضي القاحلة ومكافحة التصحر . إنها أوج تاريخنا الذي يمتدّ ٣٠٠٠ عام من الاستفادة من الفيضانات السريعة وحتى من حفظ الرطوبة أو الندى عن طريق الأساليب البدائية . ولقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين .

في إسرائيل ، النبوءة الإنجيلية "تفرح البرية والأرض اليابسة ويبتهج القفر ويزهر كالنرجس" (الكتاب المقدس ، أشعياء ٣٥ : ١) ليست مجرد وعد ؛ إنها تذكرة يومية بالتحدي الذي واجهناه . لقد أوجدت إسرائيل معملا لزراعة الأرض القاحلة . ولقد تعلمنا الكثير ، ونريد أن نتشاطر ذلك مع الآخرين . إن التحرر من الجوع أساسي . والحياة من الصحراء أمر ممكن .

وإسرائيل لا تزال تعرض إدراج البرامج التي طورت في جامعة بن غوريون على مستوى ثنائي في شبكة معاهد البحوث الزراعية الافريقية أو على الصعيد المتعدد الأطراف ، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى . ونحن مستعدون للدخول في مناقشات مع مختلف البلدان الافريقية المعنية ، أو تحت إشراف الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالمشاكل الملحّة والحادة التي تواجه التنمية الزراعية والاقتصادية في افريقيا . وسنكون كلنا أكثر ثراء من هذا التعاون . فلنعمل معا للتغلب على التحديات التي تنتظرنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

Digitized by UNOG Library